

الموجهة إليها من الجمعية العامة ومجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وإذ تأخذ في اعتبارها القرار Res/487 GC(XXXII) المزورخ في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ الذي اتخذ المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية والذي أدان فيه المؤتمر العام بشدة استمرار رفض إسرائيل التخلّي عن حياة الأسلحة النووية وإخضاع جميع مراقبتها النووية لضمانات الوكالة التزاماً بقرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) .

وإذ تشير بالغ جزعها المعلومات المتعلقة باستمرار إسرائيل في إنتاج الأسلحة النووية وتطورها وحياتها ، وإدراكاً منها للعواقب الخطيرة التي تُعرّض السلم والأمن الدوليين للخطر نتيجة لتطوير إسرائيل للأسلحة النووية وحياتها . وتعاونها مع جنوب إفريقيا لتطوير الأسلحة النووية ومنظمات يصاها إلى أهدافها .

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء كون السياسة الإسرائيلية المعلنة المسؤولة في مواجهة المراقب النووي المكرسة للأغراض السلمية وتدميرها ، جزءاً من سياستها في مجال التسلح النووي .

١ - تكرر إدانتها لرفض إسرائيل التخلّي عن حياة أي أسلحة نووية :

٢ - تكرر أيضاً إدانتها للتعاون بين إسرائيل وجنوب إفريقيا :

٣ - تطلب مرة أخرى من مجلس الأمن أن يتخذ تدابير عاجلة وفعالة لضمان امتثال إسرائيل لقرار المجلس ٤٨٧ (١٩٨١) :

٤ - تطالبمرة أخرى بأن تُخضع إسرائيل جميع مراقبتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية :

٥ - تطلب إلى جميع الدول والمنظمات التي لم توقف بعد تعاونها مع إسرائيل وتقديم المساعدة إليها في الميدان النووي ، أن تفعل ذلك :

٦ - تكرر طلبها إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن توقف أي تعاون علمي مع إسرائيل يمكن أن يساهم في قدراتها النووية :

٧ - تطلب أيضاً إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية إبلاغ الأمين العام بأية خطوات قد تتخذها إسرائيل لإخضاع مراقبتها النووية لضمانات الوكالة :

٨ - تطلب إلى الأمين العام أن يتابع بدقة الأنسنة النووية الإسرائيلية وأن يهدى إلى الجمعية العامة تقريراً عن ذلك في دورتها الرابعة والأربعين :

الذي عُند في تموز/ يوليه ١٩٧٩ ، وذلك في أثناء دورتها الحضورىتين في عام ١٩٨٩ :

١٠ - تطلب إلى رئيس اللجنة المخصصة أن يواصل مساواراته بشأن قيام الدول التي هي أعضاء في الأمم المتحدة وليس أعضاء في اللجنة بالمشاركة في أعمال اللجنة . وذلك بغرض حسم هذه المسألة في أقرب موعد ممكن :

١١ - تطلب أيضاً إلى رئيس اللجنة المخصصة أن يتناول مع الأمين العام ، في الوقت المناسب ، بشأن إنشاء أمانة للمؤتمر :

١٢ - تطلب إلى اللجنة المخصصة أن تقدم تقريراً دافياً عن تنفيذ هذا القرار إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين :

١٣ - تطلب إلى الأمين العام الاستمرار في تقديم كل المساعدات الازمة إلى اللجنة المخصصة ، بما فيها توفر المحاضر الموجزة ، وذلك تقديراً لمهمتها الحضورية .

الجلسة العامة  
٧٣  
٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨

#### ٨٠/٤٣ - التسلح النووي الإسرائيلي

إن الجمعية العامة .

إذ تضع في اعتبارها قراراتها السابقة بشأن التسلح النووي الإسرائيلي ، وأخرها القرار ٤٤/٤٢ المزورخ في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ .

وإذ تشير إلى قرارها ٢٨/٤٢ المزورخ في ٣٠ سبتمبر الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ الذي دعى فيه ، في جملة أمور ، إلى إخضاع جميع المراقب النووي في المنطقة لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ريثما يتم إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في السرقة الأوسط .

وإذ تشير أيضاً إلى قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) المزورخ في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٨١ ، الذي طلب منه المجلس إلى إسرائيل ، في جملة أمور ، أن تُخضع ، على نحو عاجل ، جميع مراقبتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وإذ تلاحظ أن مجلس الأمن لم يطلب إلا من إسرائيل على وجه الحديد إخضاع مراقبتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وإذ تلاحظ بقلق شديد رفض إسرائيل التسويق الالزامي بعدم صنع أسلحة نووية أو حائزها . رغم التدابير المترددة

جميع أعضاء المجتمع الدولي ويعندهم ، وإذا تلاحظ الدور الذي يمكن أن تؤديه الأمم المتحدة في هذا المخصوص ،  
واقتناعاً منها بأن من شأن حسم المسائل المتعلقة بهذه  
الامتنال التي نشأت فيما يتعلق باتفاقيات الحد من الأسلحة ونزع  
السلاح أن يسهم في تحسين العلاقات بين الدول وتعزيز السلم  
والأمن الدوليين .

١ - تحت جميع الدول الأطراف في اتفاقيات الحد من  
الأسلحة ونزع السلاح على إعمال جميع أحكام تلك الاتفاقيات  
والامتنال لها :

٢ - تطلب إلى جميع الدول الأعضاء النظر جدياً في  
الآثار التي تترتب على عدم الامتنال لهذه الالتزامات بالنسبة إلى  
الأمن والاستقرار الدوليين . وبالنسبة إلى الحالات إلزام مزيد من  
التقدم في ميدان نزع السلاح :

٣ - تطلب أيضاً إلى جميع الدول الأعضاء دعوة  
الجهود الرامية إلى حسم المسائل المتعلقة بعدم الامتنال ، بغية  
تشجيع جميع الأطراف على التنفيذ الدقيق بأحكام اتفاقيات الحد  
من الأسلحة ونزع السلاح والمحافظة على سلامه هذه الاتفاقيات  
أو إعادة تلك السلامة إليها :

٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يوفر للدول الأعضاء  
ما قد يلزمها من مساعدة في هذا المخصوص :

٥ - ترحب بالجهود التي تبذلها الدول الأطراف لوضع  
تدابير تعاونية إضافية ، حسب الاقتضاء ، يمكن أن توفر المزيد من  
الثقة في الامتنال لاتفاقيات الحد من الأسلحة ونزع السلاح  
القائمة . وتقلل من إمكانية إساءة التفسير والفهم :

٦ - تقرر إدراج البند المعنون « الامتنال لاتفاقيات  
الحد من الأسلحة ونزع السلاح » في جدول الأعمال المؤقت  
لدورتها الرابعة والأربعين .

الجلسة العامة

٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٨

٩ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها  
الرابعة والأربعين البند المعنون « السلاح النووي الإسرائيلي » .

الجلسة العامة

٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٨

### ٨١/٤٣ - التحقق من جميع جوانبه

#### الف

### الامتثال لاتفاقيات الحد من الأسلحة ونزع السلاح

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ٣٨/٤٢ ميم المورخ في ٣٠ تشرن  
الثاني / نوفمبر ١٩٨٧ ،

وإذ تدرك اهتمام جميع الدول الأعضاء الدائم بضمان احترام  
الحقوق والالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر  
القانون الدولي .

واقتناعاً منها بأن التقيد عائق الأمم المتحدة والمعاهدات  
ذات الصلة وغيرها من مصادر القانون الدولي أمر ضروري  
لتعزيز الأمن الدولي .

وإذ تضع في اعتبارها على وجه الخصوص الأهمية  
الأساسية للتنفيذ التام لاتفاقيات المتعلقة بالحد من الأسلحة  
ونزع السلاح والتقييد الشديد بها إذا أرادت الدول كل على حده  
والمجتمع الدولي أن يستمدداً منها التعزيز للأمن .

وإذ تؤكد أن أي انتهاك لهذه الاتفاقيات لن يكون له فحسب  
تأثير سني ، على أمن الدول الأطراف ، بل يمكن أن سبب أيضاً  
مخاطر أمنية للدول الأخرى المعتمدة على الفساد والالتزامات  
المنصوص عليها في تلك الاتفاقية ،

وإذ تؤكد أيضاً أن أي إضعاف للثقة بهذه الاتفاقيات  
يشتت من مساحتها في الاستقرار العالمي أو الإقليمي وفي تعزيز  
جهود نزع السلاح والحد من الأسلحة ونفيوض مصداقية وفعالية  
النظام القانوني الدولي .

وإذ تدرك في هذا السياق أن الثقة التامة في الامتنال  
للاتفاقيات القائمة يمكن ، في جملة أمور ، أن تعزز المفاؤض بشأن  
اتفاقيات الحد من الأسلحة ونزع السلاح ،

وإذ تؤمن بأن الامتنال لاتفاقيات الحد من الأسلحة ونزع  
السلاح من جانب الدول الأطراف ، هو ، لهذا السبب ، أمر مهم

باء

دراسة عن دور الأمم المتحدة  
في ميدان التحقق

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارتها ١٥٢/٤٠ سين المورخ في ١٦ كانون  
الأول / ديسمبر ١٩٨٥ ، و ٨٦/٤١ فاء المورخ في ٤ كانون